


تقرير حول

تقرير حول
التقدم المحرز في مجال مؤشرات
التنمية المستدامة وتقارير حالة البيئة
مقدم إلى/ الاجتماع الثاني لفريق العمل العربي المعني بمؤشرات التنمية المستدامة
(القاهرة 11-13/11/2012م)

/

(2012 /13/11-11)

- /
-

- 
- **التشريعات البيئية:-** افرد الدستور اليمني مادة خاصة بحماية البيئة كالتزام سياسي تبعة إصدار عدد من التشريعات وأهمها إصدار قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995م وتشريع اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة وقد تم انجاز اللائحة التنفيذية للقانون وملحقاتها.
 - **الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية:**
 - **1-2 الخطة الوطنية للبيئة عام 1996م:**

- 
- 2-2 مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005م :-
 - 3-2 البرنامج الاستثماري للبيئة والتنمية المستدامة 2003 - 2008م :-
 - 4-2 إستراتيجية البحوث الزراعية 1997م :-
 - 5-2 سياسة إدارة النبات 2000م :-
 - 6-2 سياسة إنتاج البذور والأسمدة 2000م :-
 - 7-2 سياسة الغابات والتصحر 2000م :-
 - 8-2 سياسة الثروة الحيوانية 2000م :-
 - 9-2 الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية 2004م :-
 - 10-2 إستراتيجية القطاع السمكي 2012م :-

- 
- 11-2 خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظة عدن 2005م:
 - 12-2 الإطار الوطني للسلامة الإحيائية 2005م:
 - 13-2 الإستراتيجية الوطنية للمياه 2005م:
 - 14-2 الإستراتيجية الوطنية للسياحة والبيئة:
 - 15-2 الخطة الوطنية لقطاع الزراعة 2012- 2016م:
 - 16-2 جهود اليمن لمواجهة مخاطر التغير المناخي:



-:

- 1-3 نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالنبات:-
- 2-3 انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد المستنفذة لغاز الأوزون:-
- 3-3 الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية:-

● أولاً: تقارير التنمية المستدامة

● ١- التقارير الوطنية الرئيسية لوضع وحالة البيئة في اليمن

● 1- تقرير وضع البيئة في الجمهورية اليمنية عام 1995م:-


- تضمن هذا التقرير المؤشرات التالية:- مؤشرات السكان "معدل النمو السكاني، حجم وتركيب النمو السكاني والكثافة السكانية" / المؤشرات الاقتصادية / المؤشرات التشريعية والمؤسسية / مؤشرات الموارد المائية "المياه الجوفية، المياه السطحية، استهلاك المياه في القطاعات/مؤشرات المخلفات "مياه الصرف الصحي، المخلفات المنزلية الصلبة، المخلفات الخطرة والمخلفات الغازية" / مؤشرات موارد الأراضي والزراعة والتصحر / مؤشرات البيئة البحرية والساحلية / مؤشرات الموائل الطبيعية والموروث الثقافي.

- في التقرير الثاني تضمن المؤشرات التالية:- مؤشرات السكان "التوزيع الجغرافي، معدل النمو السكاني" / المؤشرات الاقتصادية "نصيب القطاعات من الناتج المحلي، الفقر والبيئة" / مؤشرات الإدارة البيئية ومشكلاتها / مؤشرات موارد المياه "مياه الأمطار، المياه السطحية، المياه الجوفية، حجم استخدامات المياه" / مؤشرات المخلفات "نسبة السكان في الريف والحضر والحاصلين على صرف صحي مأمون، كفاءة محطات المعالجة المستخدمة، كمية المخلفات المنزلية، المخلفات الغازية، كمية الملوثات المنبعثة عن احتراق الديزل والبنزين المستهلك" / مؤشرات موارد الأراضي والزراعة "استخدامات الأراضي "صحراوية، مراعي وغابات، أراضي صالحة للزراعة ومزروعة". / مؤشرات البيئة البحرية والساحلية "التنوع الحيوي في البيئة البحرية والساحلية، الأهمية الاقتصادية للبيئة البحرية في الصناعات السمكية، ملوثات الصرف الصحي، التلوث الكيميائي والتلوث النفطي" / مؤشرات التنوع الحيوي "الغطاء النباتي الطيور المهددة بالانقراض، البرمائيات والزواحف". / مؤشرات الأوزون "استهلاك اليم من المواد المستنفذة للأوزون" / مؤشرات جزر سقطرى البيئات البحرية والتنوع الحيوي، التهديدات التي تعاني منها الثروات البحرية في جزيرة سقطرى.

: 2009

-3

- في هذا التقرير "الثالث والأخير" استعرضت المؤشرات التالية:-
- مؤشرات البيئة والتنمية/ مؤشرات التنمية البشرية/ حالة البيئة وتحليل السياسات/ مؤشرات لتدهور التنوع الحيوي/ الوضع الراهن لموارد الثروة السمكية والبيئة البحرية والساحلية/ التنمية الحضرية وتلوث الهواء والمخلفات بأنواعها / غازات الاحتباس الحراري/ أولويات العمل البيئي والإدارة البيئية.

- 
- ب- تقارير البيئة والتنمية المستدامة المقدمة للقمة العالمية:-
 - التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول البيئة والتنمية عام 1992م
 - التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول البيئة والتنمية المستدامة عام 2002م
 - التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة عام 2012م
 - ج - تقارير المختصين الفنيين:-

● ثانياً: المنهجية المتبعة في إصدار التقارير

تقوم وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة بتشكيل لجنة وطنية لإعداد وإصدار التقارير البيئية المختلفة وبمشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية. حيث تعقد عدة اجتماعات ولقاءات مع المختصين والاستشاريين المكلفين بإعداد التقارير بعد ذلك يتم استعراض نتائج هذه التقارير في ورشة عمل للمناقشة وإبداء الملاحظات ، ليتم بعد ذلك استيعاب جميع الملاحظات ذات الأهمية وكذا التوصيات الناتجة عن ورش العمل ووضعها في المسودة الأولية للتقرير ومن ثم يتم مناقشة المسودة مع اللجنة الوطنية والجهات ذات العلاقة حتى يتم بعد ذلك اعتماد التقرير بصورته النهائية.

● رابعاً: المؤشرات الأساسية المستخدمة في إعداد التقارير

- 1- مؤشرات اقتصادية
- 2- مؤشرات اجتماعية
- 3- مؤشرات بيئية



:

- تقوم الهيئة والوزارة بوضع عدة قضايا التي من الممكن ان تتناولها التقارير وفق المشكلات وأوليات العمل البيئي منها قضايا التنمية البشرية ، الإدارة البيئية وتطوير التنظيم المؤسسي ، موارد المياه وتحديات قطاع المياه من شحة الموارد وتلوث المياه ، المخلفات بأنواعها ، موارد الأراضي والتنوع الحيوي وإدارة المحميات الطبيعية ، والتنمية المستدامة.


خامساً: المعوقات في إعداد التقارير

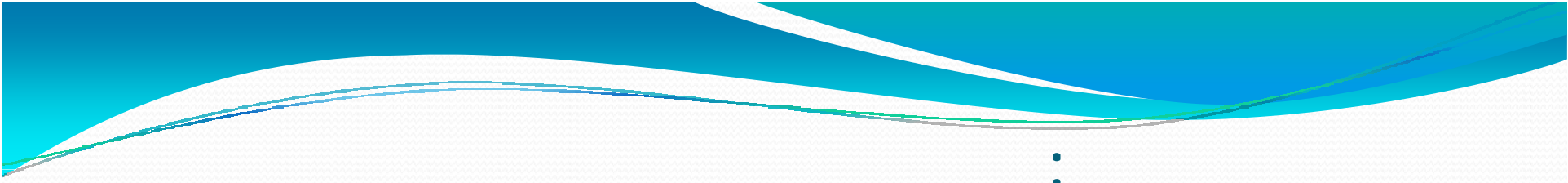
- عدم توفر بعض البيانات الدقيقة والشاملة للتقرير
- قلة الموارد المالية لدعم إعداد التقارير
- عدم تحديث قاعدة البيانات البيئية EDIS بصورة مستمرة
- عدم وجود شبكة معلومات متبادلة بين هيئة حماية البيئة والوحدات المتخصصة فيها
- عدم تطوير وتنويع بيانات فصل البيئة في كتاب الإحصاء السنوي
- الافتقار إلى برامج تدريبية نوعية في مجال تحليل البيانات وإعداد التقارير



:

- تختلف ميزانية وتكلفة إعداد هذه التقارير ، وغالبا تحدد الكلفة من قبل الخبير او الاستشاري الذي يقوم بوضع آلية وخطة العمل لإعداد وانجاز التقرير. فميزانية هذه التقارير تقدم من الجهات المانحة عن طريق مشاريع وبرامج عاملة بالهيئة والوزارة.

- 
- استخدمت نتائج بعض التقارير البيئية الصادرة من المختصين الفنيين لدى فروع الهيئة في المحافظات منها محافظة الحديدة . صدر عنه قرار رقم (30) لعام 2010م بشأن تعديل ملاحق لائحة التحكم لطبقة الأوزون. وكذا بعد إصدار تقرير وضع البيئة لعام 1995م الخطة الوطنية للبيئة عام 1996م.
 - في مطلع عام 1996م تم إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية كهيئة وطنية تختص برسم سياسات الموارد المائية وإستراتيجية تنميتها ودراستها وتخطيط وإدارة هذه الموارد على مستوى الجمهورية.

- 
- فيما يتعلق بالخطط المستقبلية لإعداد التقارير التي تعكس قضايا البيئة ، فهي ضمن مهام واختصاصات الهيئة التي وردت في القرار رقم (101) لعام 2005م بشأن إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة .

- 
- منذ إنشاء مجلس حماية البيئة عام 1990م، والذي تولى العمل البيئي خلال التسعينيات وبداية الألفية الثالثة تم انجاز وإعداد عدد ثلاث تقارير لحالة ووضع البيئة في اليمن الأول عام 1995م ، والتقارير الثاني عام 2001م والتقارير الثالث والأخير عام 2009م. أما التقارير المقدمة للقمم العالمية (الأول حول البيئة والتنمية عام 1992م، ثم حول البيئة والتنمية المستدامة عام 2002م ، والتقارير الأخير حول التنمية المستدامة) . الى جانب ذلك هناك تقارير فنية حول قضايا الموارد الطبيعية والتلوث وغيرها.

- 
- التقارير الإحصائية السنوي للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية 2004م.
 - تقرير نتائج مسح ميزانية الأسرة متعدد الأغراض 2005 / 2006 م ، 1998م.
 - أهداف التنمية الألفية – تقرير اليمن 2003م
 - مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية 2008-2009م.
 - اليمن – تقرير التنمية البشرية 2000/2001 م .